العمل فيما له روايتان
من الشواهد اللغوية

الأستاذ سعيد الأفغاني

هذه قضية تعرض في غير فن من العلوم ، تعرض في التاريخ وفي التفسير وفي الحديث وفي الفقه وفي الأدب كما تعرض في اللغة ، وكل فن يحكّم أصوله في اختيار إحدى الروايتين أو إحدى الروايات أو في الجمع بينهما حين يسوغ الجمع ، وما أكثر ما يطالعك وأنت تدرس فرعاً في الفقه أو اللغة قول المؤلفين : « في المسألة قولان » وأحياناً : « في المسألة أقوال » ، فإذا ذهبت تمعن في أدلة القائلين ألفيت وراءها روايات مختلفات ، لا يبقى منها بعد تمحيصها ونقدها فنياً إلا واحدة أو اثنتان ، بل ربما لا يسلم منها على النقد شيء .

وبحثي هذا قاصر على ما ثبتت له روايتان من الشواهد اللغوية ، وليس ذلك على إطلاقه لأن أمره يطول ، ولكن سأعالج حالة واحدة من حالات عدة ، هي التي يبنى فيها على إحدى الروايتين حكم يؤثر في اطراد القاعدة أو سلامتها . وسيختلف منهجي عن منهج المحدثين مثلاً لاختلاف طبيعة الموضوعين ، فأهل الحديث إذا أمكن عندهم الجمع بين الروايتين الصحيحتين فبها ونعمت ، وإلا تساءلوا : « أي الحديثين تأخر زمنه » فأخذوا به معتبرينه ناسخاً ما قبله أو مخصصاً لعمومه ، ويستعينون بجوٍ قيل فيه الحديث ليحكموا : هل الحديث خاص حكمه أو عام . وتحضرني كلمة إمام دار الهجرة مالك بن

أنس : « إذا جاء عن النبي حديثان مختلفان وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملا بأحدهما وتركا الآخر ، كان في ذلك دلالة على أن الحق فيما عملا به »[1] ولهم في ذلك طرق ومناهج محكمة ومشهورة .

أما في اللغة وقواعدها فالأمر مختلف ، فلا نستشهد بما رُوي بالمعنى لأن صناعتنا لفظية ، إلا إذا كان الراوي نفسه ممن يحتج به لسلامة بيئته لغوياً وسلامة سليقته هو نفسه . فلا منأىً لنا إذاً من انتهاج نهج يلائم فنّنا وهدفنا منه .

وظاهر أن الرواية الضعيفة سنداً أو المحرفة أو الشاهد الأبتر أو المجهول القائل – كل ذلك لا يدخل في موضوعنا إذ هو بموضوع (تصحيح الأصول) ألصق ، وسأستبعد كل ما فيه روايتان صحيحتان فأكثر ولم يبن على واحدة منها حكم يمس القواعد المطردة .

سنبقى إذاً حيال شواهد ذات روايتين لم نجد سبيلاً إلى توهين إحداهما من حيث السند ، لكنها تقتضينا إضافة قاعدة أو استثناءً أو تعديلاً لقاعدة . وقبل عرض النماذج ألفت النظر إلى أني لا أحسب حساباً لشهرة الشاهد واستفاضة ذكره في الكتب لأن الشهرة واستفاضة الذكر كثيراً ما غرتا باحثين فأوقعتاهم في المزالق ، وكم من وهم وقع من عظيم فدُوّن وتناقلته الأجيال ، وحالت شهرته بين الذهن والالتفات إلى تحقيقه . كلنا يحفظ منذ نعومة أظفاره مطلع المعلقة لامرىء القيس : –

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنـــزل بسقط اللوى بين الدخول (فحومل)

كذلك وصل البيت إلى نقلة في المئة الثانية ، وكذلك حفظه خالف عن سالف جيلاً بعد جيل ، وأسفاراً بعد أسفار ، حتى يومنا هذا ، وضرب باستفاضته المثل حتى قالوا : « أشهر من : قفا نبك » .

---

(١) الاستذكار لابن عبد البر ١/٢٢١ – طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (القاهرة ١٣٩١ هـ) تحقيق الأستاذ / علي النجدي ناصف .

والإشكال في هذه الرواية على شهرتها – أن كلمة (بين) تضاف إلى متعدد تقول : (جلست بين الرجلين) وحين تضاف إلى متعاطفين ينبغي أن يكون العاطف (الواو) لا (الفاء) لأن الواو لمطلق الجمع والفاء للترتيب مع التعقيب ، وعندما تجلس بين خالد وبكر تقول : (جلست بين خالد وبكر) لا (بين خالد فبكر) . ولكن هذه الرواية المشهورة أضافت (بين) إلى مفرد هو (الدخول) وعطفت عليه بالفاء : (فحومل) وذلك لا يستقيم . وتعب النحاة في إزالة الإشكال ثم استراحوا إلى قولهم مثلاً : « ان التقدير : بين نواحي الدخول ، أو إن الدخول مشتمل على أماكن »[1] فكأنه قال : بين أماكن الدخول فأماكن حومل . وحفظنا هذا صغاراً شاعرين بالتكلف والاختراع الجغرافي لتسويغ هذه الرواية على رغم البديهة الرياضية في استشكالها ، فلا هي ساغت ولا أنا اهتديت إلى ما يوهنها من حيث السند . . إلى أن ظفرت بتخطئة الأصمعي لها وقوله « الصواب : بين الدخول وحومل »[1] بالواو لا بالفاء ، فحبط كل ما تكلفوا . والأصمعي – كما نعلم على رأس رواتنا الثقات المتثبتين في نقولهم عن العرب ، وكان الرشيد على حق حين حذر الكسائي بقوله : « يا علي ، إذا جاء الشعر فإياك والأصمعي »[2] .

* * *

بعد هذا الاستدراك والتنبيه على الحذر من الشهرة والاستفاضة ، أشرع في عرض بعض نماذج من ذوات الروايتين اللتين اقتضت إحداهما تعديلاً في حكم أو قاعدة :

١ – المثال الأول ما كنا ندرسه في حداثتنا أن حروف الجر عشرون حرفاً

---

(١) مغني اللبيب ص(٤٦٦) – طبعة بيروت (١٩٧٢ م) بإشرافي وتحقيق الاستاذين – مازن المبارك ومحمد علي حمد الله .

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص (٥٩) بتحقيق المرحوم الأستاذ كرنكو – بيروت (١٩٣٦ م) .

كما جاء في ألفية ابن مالك التي كان الشيوخ وما زالوا يأخذون المبتدئين باستظهارها [1] وفي جملتها (كي) و (لعل) و (متى) ، وهذه الثلاثة لا يصح أن تدرج في حروف الجر لوهْي ما استندوا إليه في إدراجها ، وإليك البيـــان :

أما (كي) الجارة فليس من دليل نقلي عليها إلا جملة (كيمهْ ؟) زعموا أن عربياً – ولم يسموه فهو مجهول – أراد منها معنى (لِمهْ ؟) واستشهدوا بشاهدين محرفين موضع الاستشهاد بهمـــا هو موضع التحريف ، والذين لم يجعلوها جارة قالوا : « إن الأصل : (كي يفعل ماذا) وقد كفانا ابن هشام رد هذا الزعم بقوله : « ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج (ما) الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت » [2] ا هـ . وتكلفوا لزعم الجر بها أعاريب واهيةً لا نعرض لها هنا لأن أصل الجر بها لا شاهد صحيح يؤيده .

وأما (لعل) فقد قال ابن عقيل في شرحه للألفية : « فالجر [3] بها لغة عُقَيْل ومنه قوله :

. . . . . لعل أبي المغوار منك قريب

وقوله : لعل اللهِ فضلكم علينا بشيء أن أمكـــمُ شريمُ

فـ « أبي المغوار » والاسم الكريم مبتدآن ، و (قريب) و (فضلكم) خبران.

ولعل حرف جر زائد » [4] ا هـ . وأيده في هذه النسبة ابن هشام في مغني

---

(١) هاك حروف الجر وهي مـــن إلـــى حتى ، خلا ، حاشا ، عدا ، في ، عن ، على مذ ، منذ ، رب ، اللام ، كي ، وأو ، وتا والكاف ، والبا ، ولعل ، ومتى (ألفية بن مالك) . .

(٢) مغني اللبيب ص (٢٤٣) .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٤ بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – بيروت ١٩٧٢م

(٤) قلت : ليس بالزائد البتة ، بل له معنى أصيل في الجملة هو إفادة التوقع .

اللبيب [1] ونقل ذلك غيرهما من قبل ومن بعد . وتوقف الفارسيّ شاكاً في صحة هذه اللغة ونسبتها ، لكنه لم ينهج النهج السديد فيبحث في توثيق النص أولاً ، بل استعان – كعادته – بجدله النحوي وتكلف التخريج فقال : –

« إنه لا دليل على الجر بها ، لأنه يحتمل أن الأصل : (لعله لأبي المغوار منك جواب قريب) فحذف موصوف (قريب) ، وضمير الشأن ، ولام لعل الثانية تخفيفاً ، وأدْغم الأولى في لام الجر » [2] ولم يبعد ابن هشام حين عقّب على كلام الفارسي بقوله : وهذا تكلف كثير » [3] .

هذا وقد روى كثيرون لهذا البيت روايةً لا شذوذ فيها ، هي : –

. . . . . لعل أبا المغــوار منك قريـــــب

على القانون المطرد في كلام العرب .

فهاتان روايتان بين يدينا ، إحداهما تقتضينا إثبات حكم جديد لـ (لعل) هو الجر ، وبذلك تشذ سماعاً وقياساً إذ ليس في العربية أداة تنصب وتجر بمعنى واحد [3] . والصواب أن نستبعد الرواية الشاذة ونعتمد الرواية الموافقة لكلام العرب ، فلا يعقل أن تكون لغةٌ لبني عُقيل ولا شاهد لها إلا هذا البيت في رواية مرجوحة . وفوق ذلك إن هذه القصيدة قرأها أبو علي القالي (–٣٥٦هـ) على ابن دريد ، ونقلها في أماليه المشهورة قال : « قال ابن دريد وأملاها علينا أبو الحسن الأخفش » ثم مضى يذكر مواضع خلاف الروايات في القصيدة واحداً واحداً منسوباً كله ، ولما وصل إلى هذا البيت لم يذكر إلا (لعل أبا المغوار) فلو كان هناك خلاف يعتد به لذكره [4] .

---

(١) ص (٢٠٦) ، ص (٣٧٧) .

(٢) مغني اللبيب (ص ٣٧٧) .

(٣) أما (عدا وخلا وحاشا) الناصبات فهي أفعال لا أدوات ، وقدروا لها فاعلا انتزعوه من معنى الفعل المتقدم عليهن .

(٤) أمالي القالي ١٤٧/١ – ١٥٢ طبعة دار الكتب المصرية – ١٩٢٦ م .

وأما الأداة الثالثة (متى) فقد قال ابن عقيل في شرحه على الألفية : —

« فالجر بها لغة هذيل ، ومن كلامهم : (أخرجه متى كمه) يريدون (من كمه) ومنه قوله :

شربن بماء البحر ثـــم ترفعـتْ متى لججٍ خضرٍ لهن نئيج » [1]

وعلى فرض صحة روايتهم هذه لا دليل فيها لاحتمال أن تكون (متى) بمعنى (وسَط) كما قال ابن سيده [2] ، وحينئذ يكون الجر بالإضافة لا بالحرف .

إذا طبقت منهجي في مناقشة دعاويهم في هذا الشاهد فالخطوة الأولى عندي هي التثبت من ضبطه في ديوان صاحبه ، ومن حسن الحظ أن ديوان الهذليين مطبوع طبعة محققة مفهرسة ، والرواية فيه : —

تروّتْ بمـاء البحر ثم ترفعـتْ على حبشيات لهن نئيـج [3]

فلا وجود في البيت لـ (متى) التي زعموها حرف جر .

والذي سمعه أبو زيد الأنصاري من العربي قوله : (وضعته متى كمي) [1] أي في وسط كمي ، لا (أخرجه متى كمه) كما مر عن مجهول ؛ وعلى هذا المعنى أنشد أبو زيد بيت أبي ذؤيب السابق (في غير رواية الديوان) ثم قال : (أراد وسَط لجج) — وكونها اسماً بمعنى (وسط) هو الملائم بيت ساعدة ابن جؤبة في صفة سحاب :

أخيل برقا متى حابٍ له زجـــل إذا تفتر من توماضه حلجا [4]

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف سحباً ، وفيه تصحيف في مكانين منه ، سيمر بك تصحيحهما .
نئيج : مر سريع مع صوت .

(٢) مغني اللبيب ص ٢٤١ .

(٣) ديوان الهذليين ١/٥١ (طبعة دار الكتب المصرية) .
روضة حبشية : خضراء تضرب إلى السواد — لسان العرب .

(٤) ديوان الهذليين ٢/٢٠٩ .
أخال البرق : نظر إليه أين يمطر . الحابي : السحاب الثقيل كأنه يحبو . حلج : مطر .

أي أرى برقا وسط سحاب .

وعلى هذا المعنى أيضاً يحمل بيت في لسان العرب لم ينسب هو : —

متى ما تنكروهـــا تعرفوهـــا متى أقطارها علَق نفيت [1]

ويكون المعنى (وسط أقطارها) لا (من أقطارها) كما نقل صاحب اللسان عن مجهول وفسر (نفيت) بمعنى منفرج . ولا يتضح معنىً إذا جعلنا (متى) بمعنى (من) .

وأغرب مما تقدم شاهد مجهول في (لسان العرب) صدره سليم بليغ ، وعجزه ركيك متهافت ، كأنه مما ينشر اليوم على أنه شعر حديث : —

إذا أقول صحـــا قلبي أتيح لـه سكر متى قهوةٍ سارت إلى الراس

أي من قهوة [2] .

فإذا ذكرنا أن المعنى المعجمي للفعل (متا الحبلَ) هو مدّه أدْركنا القرابة بينه وبين (متى) بمعنى (وسَط) ، وأيقنا أن الذين جعلوها حرف جر ، أبعدوا النجعة شرقاً حتى أصحروا والماء منهم غرباً على خطوات .

حدد أبو البركات بن الأنباري في كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو) ، حدد النقل المحتج به بأنه (الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة » [3] .

وعلى هذا فالواجب حذف هذه الأدوات (كي) و (لعل) و (متى)

---

(١) كتب مصحح الطبعة البولاقية للسان العرب على هامش هذا البيت ما يصرح باستشكاله إياه ، قال : « قوله : (علق نفيت) كذا في الأصل وشرح القاموس ، ولم نظفر به في غير هذا الموضع ، فحرره إن ظفرت به — كتبه مصححه » .

(٢) لسان العرب : مادة (متى) .

(٣) رسالتان لابن الانباري (الإغراب ، في جدل الإعراب) و(لمع الأدلة في أصول النحو) ص ٨١ (طبعة بيروت — ١٩٧١ م) .

حين نعدد حروف الجر ، حذفها من كتب التدريس كلها ، بل حتى من المطولات لعدم استنادها إلى أساس . ولعل السيوطي كان ينظر إلى شبه هذا حين قال : « ولما اعتمد ابن مالك على لغات لخم وجذام وغسان – تعقبه باللوم أبو حيان فقال في شرح التسهيل : ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن »[1] .

* * *

يوم كان ابن مالك رحمه الله يطلب علم الحديث ويقرأ صحيح البخاري على شرف الديـــن اليونيني مرت بـــه تراكيب في نصوص الأحاديث رآها مخالفة قواعد اللغـــة المرعية ، فجمعها من غير أن يرجع إلى رواياتها المختلفة فيقابل بينها سنداً ومتناً ليخرج بما يطمأن إليه ، بل نزع منزعاً آخر ، فحكّم هذه التراكيب في القواعد المطردة تخريجاً أو استدراكاً أو تذييلاً أو تعديلاً ، في كتاب لطيف سماه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) ، فخرّق قواعد عدة بتجويزات أو تخريجات على أسلوب سلفٍ له من النحاة ، ولو طبّق عليها – وهو يقرأ الحديث – قواعد التحديث نفسَها لاهتدى إلى صواب الرواية بأيسر سبيل ، وهذان مثلان من صنيعه اخترتهما لقصرهما من أمثال عدة في كتابه ذاك : –

١ – نعرف أنّا إذا حذفنا ضمير الشأن من (أشهد أنّه لا إله إلا الله) وجب تخفيف النون المشددة فتصبح (أشهد أنْ لا إله إلا الله) ، اتباعاً للمأثور المستفيض من كلام العرب ، ولا عبرة هنا بالضرورات الشعرية ؛ فلما مرت بابن مالك هذه الرواية لحديث :

« إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » .

تساءل : كيف رفع اسم (إنّ) في هذا الحديث ؟ واستشكل ذلك ، ثم أعمل الفكر واستنجد التخريجات فاطمأن إلى أن يكون اسم (إنّ) ضمير

---

(١) الاقتراح للسيوطي ص (٢٤) (مطبعة المعارف بحيدر آباد الدكن – ١٣١٠ هـ) .

شأن محذوفاً (على غير قياس) ويكون (المصورون) هو الخبر المرفوع . وبذلك ينجو التركيب من اللحن ، وأسعفته الضرورات الشعريّة بشواهد ، ثم استشهد بالرواية المتقدمة للحديث وهذه عبارته : —

« ونظيره ان كان المحذوف ضمير الشأن : قوله . . . . وقوله صلى الله عليه وسلم بنقل من يوثق بنقله [1] : إن من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » [2] . وبنى ابن مالك على هذه الرواية رفع ما هو اسم (إنّ) على التحقيق ، وكذلك فعل ابن هشام في غير ما موضع [3] وهذه الرواية التي اعتمداها إحدى روايات خمس في صحيح مسلم وفي إسنادها يحيى بن يحيى يروي بالمعنى ، وترجموه بأنه « كان ثقةً عاقلاً ولم يكن له بصر بالحديث . . . وإنّ له وهماً وتصحيفاً في مواضع كثيرة [4] » .

وعجبٌ عنايتهم برواية هذا الراوي — وتلك درجة ضبطه — وتركهم بقية الروايات في صحيح مسلم نفسه [5] وكلها خالية من هذه العلة ، كما تركوا نص الحديث في صحيح البخاري وفي مسند أحمد [6] وليس في شيء منها هذا اللحن الذي أرادوا تسويغه ، ولعل كل ما في الأمر زيادة (من) سهواً من هذا الراوي أو غلطاً من ذاك .

---

(١) سترى أنه ممن لا يوثق بلفظ روايته وإن وثقوا بمعناها .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٨ .

(٣) مغني اللبيب ص ٥٦ ، ٣٧٨ ، ٤٢٨ .

(٤) تهذيب التهذيب ٣٠٠/١١ .

(٥) صحيح مسلم ١٦١/٦ :

٢،١ — إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون .

٤،٣ — إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون .

٥ — أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون .

(٦) الجامع الصحيح للبخاري (كتاب اللباس) : أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون — ٢١٥/٧ (مطبعة الشعب بالقاهرة) .

في مسند أحمد : إن من أشد أهل النار عذاباً يوم القيامة المصورين — ٤٢٦/١ فهذه خمس روايات صحيحة سنداً ومتناً ولفظاً ومعنى .

وإذا أغضينا عن ذكر هذه الرواية المعلولة لغوياً متناً وسنداً في مثل كتاب (شواهد التوضيح) ، أفيجوز علمياً وتدريسياً ذكرها في المختصرات وكتب مبادىء النحو كما فعل ابن مالك نفسه في كتاب (التسهيل) حيث قال [1] : —

« ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر ، وقلما يكون إلا ضمير الشأن ، وعليه يحمل « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ؟ » .

والمسألة — كما تقدم — باطلة ، فما حشْرها في مختصر على أنها من المسلمات ، وفتح الباب لها على مصراعيه حتى في غير الشعر ، كأنها من الأسس التي لا يجوز أن يخلو كتاب للمبتدئين منها ؟ .

ذاك هو المثل الأول من كتاب (شواهد التوضيح) لابن مالك .

فأما المثال الثاني فهذا بيانه : —

من القواعد المحْكمة التي يدرسها المبتدئون وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء إن دل على طلب مثل : « وإذا حللتم فاصطادوا »[2] سواء أكان فعل الشرط مثبتاً كالآية الكريمة أو محذوفاً كقولك (إن حضر أخوك معك وإلا فاحضُرْ وحدك) .

وفي كتب السنة حديث اللُقَطة المشهور مروي بألفاظ مختلفة ومعنى واحد في جميعها أداة الشرط مدغمة بـ (لا) النافية ، وبعدها فاء جواب الشرط على قانون العرب المعلوم ، وإليك هذه الروايات في صحيح البخاري فقط : —

١ — فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتعْ بها ٣/٢٠

٢ — فإن جاء أحد يخبرك . . . . . وإلا فاستنفق بها ١/٣٤ ، ٣/١٦٥

٣ — فإن جاء أحد يخبرك بها وإلا فاستنفقها — ٣/١٦٣

---

(١) التسهيل لابن مالك (ص ٦٢) .

(٢) سورة المائدة (٥/٢) .

٤ – فإن جاء من يعرّفها وإلا فاخلطها بمالك – ٦٥/٧

٥ – فإن جاء ربها فأدِّها إليـــه – ٣٤/٧

وكل هذه الروايات سليمة ، لكن ابن مالك تمسك برواية سادسة في صحيح البخاري نفسه سقطت منها الفاء من سهو الراوي أو غلطه، وسترى أنه كثير الغلط ، عقد عليها وعلى أمثالٍ لها وضرورات شعرية بحثاً جوز فيه حذف فاء جواب الشرط في غير الشعر ، عنونه بقوله : –

في حذف الفاء والمبتدأ من جواب الشرط [١] .

وساق شواهد نقلية فقال : « ومنها قوله ﷺ لأبي بن كعب : « فإن جاء صاحبها وإلا استمتعْ بها » . وكأنه يرد على النحويين إيجابهم الفاء هنا ، بل صرح بذلك بعد صفحة فقال : –

« والنحويون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر ، أعني حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية أو طلبية ، وقد ثبت ذلك في هذيـــن الحديثين [٢] ، فبطل تخصيصه بالشعر ، لكن الشعر به أولى » [٣] .

فإذا رجعنا إلى الروايات الآنفة في صحيح البخاري وجدناها في ثلاثة أسانيد [٤] ، أقابل بينها كما يلي : –

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٣٣ .

(٢) علمت آنفاً وسترى أنه لم يثبت .

(٣) ص (١٣٦) . ومضى ابن مالك في قياس خاطىء يقول : « وإذا جاز حذف الفاء والمبتدأ معاً فحذفها والمبتدأ غير محذوف أولى بالجواز » ، فخالف كلام العرب وما بني عليه من قاعدة ، بل أبعد فقال : « لو قيل في الكلام : (إن استعنت أنت معان) لم أمنعه » . وهذا عجيب منه رحمه الله إذ نقض ما قرر في كتبه من وجوب الفاء في مثل هذا ، ولما أحس أن قياسه ذاك كان مع الفارق ، وأنه لم يستند إلى أساس ، استنجد بضرورة شعرية في بيت مصنوع ظاهر الركة لا يعرف له صاحب ، قال : « ومن ورود الجواب (جواب الشرط) طلباً عارياً من الفاء قول الشاعر :

ان تدع للخير كـــن إيـــاه متبعـــاً ومن دعاك له احمده بما فعلا » – ص (١٣٦)

(٤) صحيح البخاري ، الكتاب (٤٥) .

١ ــ حدثنا آدم : حدثنا شعبة . . . . الخ وإلا فاستمتع بها .

٢ ــ وحدثني محمد بن بشار : حدثنا غندر : حدثنا شعبة ... الخ .. وإلا فاستمتع بها .

٣ ــ حدثنا سليمان بن حرب : حدثنا شعبة . . . الخ . . وإلا استمتع بها.

فنرى أن طرق الحديث تلتقي عند شعبة ، وقد وصل عن الطريقين الأولين بإثبات الفاء على ما ألف العرب في كلامهم وبنيت عليه القاعدة ، فالنظر إذاً في الطريق الثالث رواية سليمان بن حرب الذي انفرد بإسقاط الفاء خلافاً للقاعدة ، فإن كان خلل فمن طرفه : ــ

يحدثنا الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد المشهور أن سليمان بن حرب هذا « كان يحدث بحديث ثم يحدث به كأنه **ليس ذاك ، كان يروي الحديث على المعنى** فتتغير ألفاظه في روايته »[1] .

وهذا من الخطيب البغدادي رحمه الله تحذيرٌ أن نعتمد ألفاظ سليمان في روايته ، فمنه وقع الخلل الذي أزلق ابن مالك وغيره ، وليت ابن مالك طبق وهو يقرأ صحيح البخاري قواعد المحدثين في كل ما بنى عليه في كتبه إذاً لأراح واستراح .

* * *

من النماذج المتقدمة وما ينبغي عمله في مثلها ، يتضح الطريق اللاحب الذي يجب سلوكه قبل العمل بالنصوص التي لها روايتان متكافئتان ، وأقول (متكافئتان) تجوزاً على سبيل الاحتمال النظري ، وإلا فعند التمحيص سنملك الترجيح بينهما بالدليل المقنع ، ويمكن صوغ هذا الأصل بما يلي : ــ

إذا سلمت روايتان فأكثر لنص لغوي ، إحداهما تخالف القانون الأشيع

---

(١) تاريخ بغداد ٣٦/٩ .

للعرب في كلامها وتقتضي تعديلاً أو استثناءً في القاعدة ، أهملناها وأخذنا بالرواية الموافقة للمطرد من القواعد .

وعلى ما تقدم نشذب ذيولاً واستطالات كثيرة في بحوث النحو ، عرضتُ منها نماذج أربعة فقط ، وخرجت بهذه النتائج : —

١ — لا تقوم الفاء البتة مقام الواو في مثل (بين الدَخول وحومل) .

٢ — اسم إن منتصب دائماً ، ولا نتكلف إضمار ضمير الشأن في غير المواضع المشهورة .

٣ — لكل من (كي ولعل ، ومتى) استعمالها الواحد المعروف ، فليست واحدة منها حرف جر .

٤ — ما في كتب النحو عامة من وجوب اقتران الجملة الطلبية بالفاء إذا وقعت جواب شرط ، محكم لا استثناء فيه .

إن الاصلاح الناتج عن تحكيم هذا الأصل : (العمل في النص قبل العمل به) بعيد الأثر يعود علينا وعلى العربية بخير عميم ، فلا عمل برواية شاهد إلا بعد نقدها نقداً داخلياً وخارجياً — كما يقولون اليوم — أو نقدها متناً وسنداً — كما يقول البلغاء — مع مقابلتها بأمثالها . وقد أضعنا نحن وأجيال قبلنا زمناً طويلاً فيما لا طائل تحت أكثره ، وآن أن نشمر لعمل مثمر ، والمستقبل للمتفائلين الجادين .